

# تعزير الكوتا النسائية في الأردن

الحياة - راصد

آذار/مارس 2019



## المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
5	الملخص
6	الخلفية
8	اين تكمن المشكلة؟
13	لماذا تعزير الكوتا النسائية مهم؟
15	ماذا ينبغي أن يفعل صناع السياسات؟

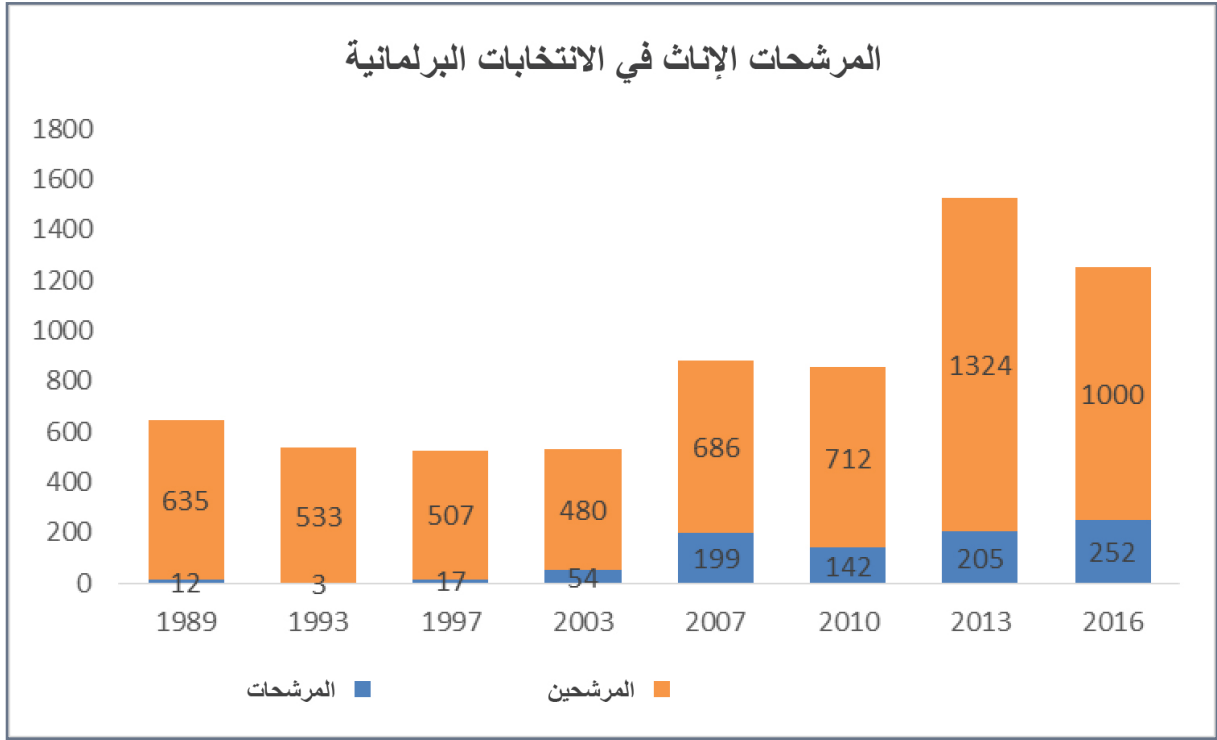


## الملخص

يتصف البرلمان بأنه المقر الرئيسي للسلطة السياسية المنتخبة في الأردن، لذلك فإنه يُنظر له كمساحة يتاح بها للبرلمانيات فرصة كبيرة لتعزيز حقوق المرأة بالإضافة إلى إصلاح الحكومة، ولكن الحقيقة هي أن التمثيل العادل للمرأة في القوائم الانتخابية في الأردن والبرلمان لا يزال بعيد المنال، خصوصاً مع كوتا نسائية التي توفر 15 مقعد فقط من أصل 130 أي ما نسبته 12% من مجموع أعضاء المجلس، ولهذا السبب لا تمثل البرلمانيات توزيع السكان أو الأقليات في الأردن، بالإضافة إلى أن النظرة للسيدات ما زالت دون مستوى التوقعات حيث ينظر للمرأة على أنها غير متمكنة من الدخول إلى العملية السياسية.

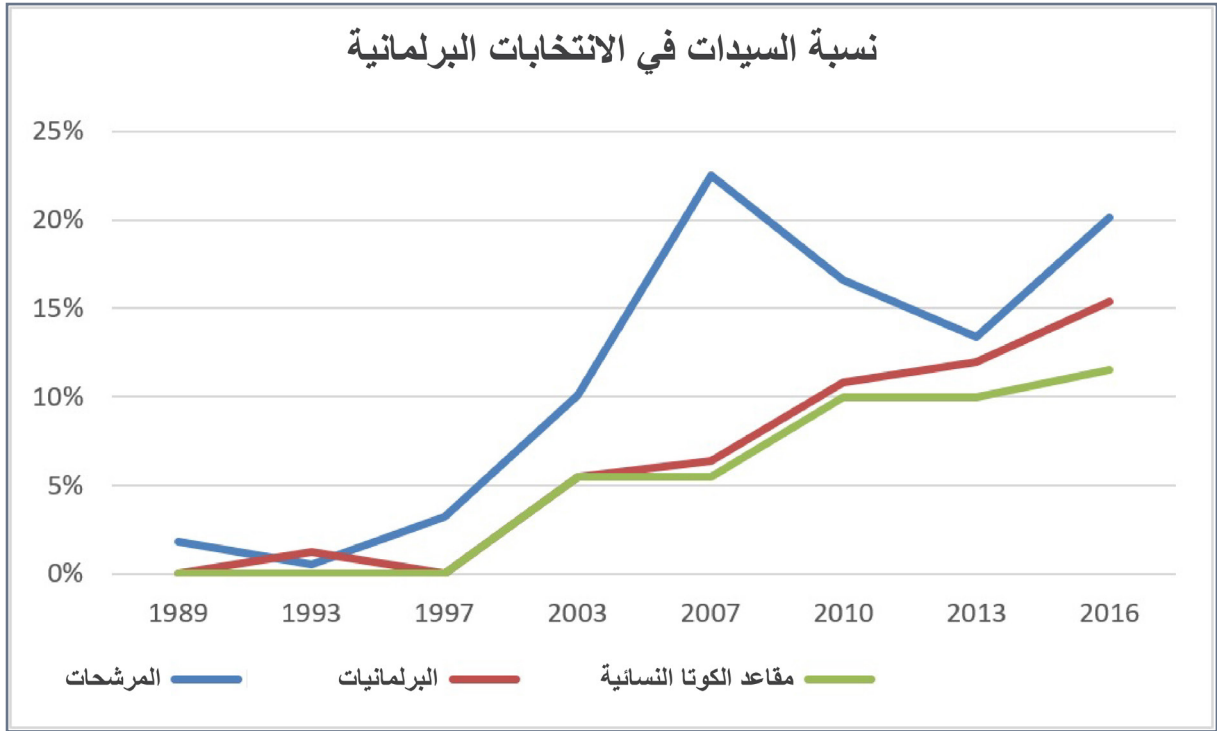
ولتحقيق التمثيل العادل، ينبغي تطوير القوانين الانتخابية في الأردن، وهذا التشوير ينبغي أن يقترن بتثقيف الشعب حول قوة المرأة كقائدة برلمانية، بالإضافة إلى أهمية بناء قدراتها وتقديم التمويل لها، وإعطاء الدعم القانوني للمرشحات والبرلمانيات، بالأخص النساء من الفئات المهمشة، وهذه المعايير قد توفر مساحات جديدة للقيادة النسائية في البرلمان الاردني والسياقات العامة.

## الخلفية



تعاني المرأة في الأردن من مجموعة من العوامل التي تحد من مشاركتها في العملية الانتخابية، ولهذا السبب أتت الكوتا لتكون عاملاً أساسياً في انخراط المرأة الأردنية في البرلمان الأردني.

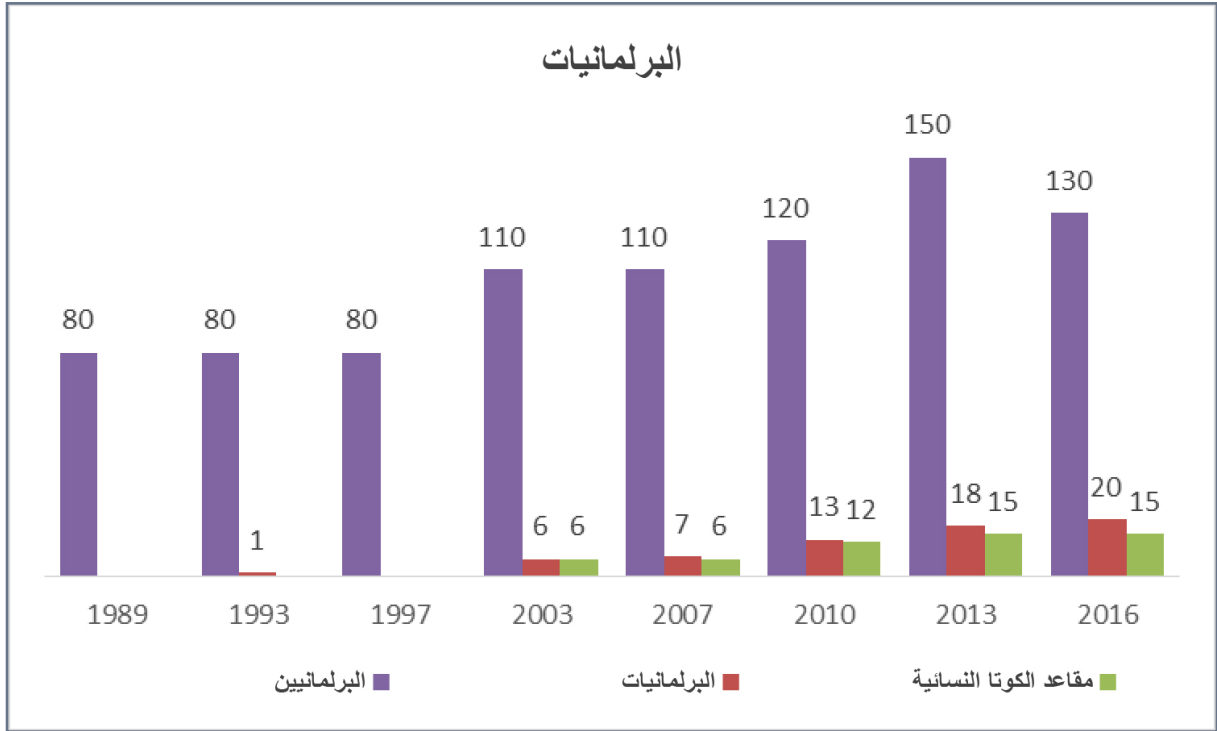
حصلت المرأة الأردنية على حق الترشح للانتخابات البرلمانية في عام 1974، ولكن رغم منحها الحق في الترشح إلا أن المرأة الأردنية نادراً ما تم انتخابها للوصول للبرلمان دون الحد الأدنى لتمثيل السيدات (الكوتا). بعد عودة الحياة البرلمانية في الأردن عام 1989 - والتي توقفت منذ عام 1967 ترشحن سيدات لأول مرة في تاريخ الأردن، إلا أن السيدات المترشحات لم تتعدى نسبتهم أكثر من 3% من مجموع المترشحين والمترشحات، في الانتخابات الثلاثة للبرلمان الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر، وفي خلال هذه الفترة حصلت امرأة واحدة فقط بمقعد واحد في البرلمان الثاني عشر، ولكنها سرعان ما فقدت مقعدها في الانتخابات التي تليها، وبدأ الأردن بتطبيق الكوتا النسائية في قانون انتخابات عام 2003 (القانون رقم 11 لعام 2003) استجابةً للحواجز التي يبدو أنه من الصعب التغلب عليها أمام مشاركة المرأة في البرلمان الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر.



واليوم، يتم انتخاب معظم البرلمانيات في النظام الانتخابي البرلماني من خلال قوائم مفتوحة عن طريق الكوتا النسائية، التي توفر حالياً 15 مقعد من أصل 130 مقعد (12٪) للنساء، فكرة «الخاسر الأفضل» للكوتا تكمن ضمن نظام برلماني انتخابي للقائمة المفتوحة، حيث يمكن للمواطنين التصويت لقائمة ما من الدائرة الانتخابية، بالإضافة الى تصويت لمرشح واحد أو أكثر ضمن قائمة من اختيارهم، بعد الانتخابات وبناءً على فرز الأصوات، يتم توزيع المقاعد نسبياً على القوائم، ويتم منح مقاعد للمرشحين الحاصلين على أعلى نسب تصويت من الذكور أو الإناث في القوائم من خلال هذه المنافسة.

وتوفر الكوتا النسائية مقعد واحد في كل من الإثنتي عشر محافظة ومقعد لدائرة بدو الجنوب ومقعد لبدو الشمال ومقعد لبدو الوسط، وهذا المقعد هو للمرأة التي لم تحصل على أصوات كافية للفوز من خلال المنافسة بل حصلت على أعلى نسبة اصوات من أي مرشحة اخرى في محافظتها او باديتها - وفقاً لقانون الانتخابات الأردني لمجلس النواب (القانون رقم 6 لعام 2016).

## اين تكمن المشكلة؟



على الرغم من أن الكوتا النسائية اتاحت للمرأة فرصة الوصول إلى البرلمان منذ عام 2003، إلا أن عدم المساواة بين الجنسين بقيت قضية كبيرة، فخضعت الكوتا النسائية إلى ثلاث تغييرات منذ إقرارها، بدءاً بتخصيص 6 مقاعد برلمانية من أصل 110 مقاعد أي ما نسبته (5%) للمرأة من مجموع المقاعد في عام 2003، ثم ارتفع في عام 2010 إلى 12 مقعد من أصل 120 أي ما نسبته (10%) من مجموع أعضاء المجلس، وأخيراً إلى 15 مقعد من أصل 150 لانتخابات 2013. ولكن على الرغم من هذه التطورات، لم تشكل النساء أبداً أكثر من ربع المرشحين البرلمانيين. وبلغت نسبة الترشيح البرلماني للنساء ذروتها في عام 2007، حيث كان عدد المرشحين النساء 199 من أصل 885 أي ما نسبته (22%) ولكن بعد ذلك انخفضت هذه النسبة، وحقق البرلمان الأردني الحالي أعلى نسبة تمثيل نسائي في الأردن، حيث تم انتخاب 20 امرأة من أصل 130 للمقاعد الانتخابية (15%) – وقد فازت 5 نساء بهذه المقاعد خارج المقاعد المحددة للكوتا<sup>(1)</sup>، ومع أن هذه

(1) امل محمود علي الخروف و محمود الجربية « تطور المشاركة السياسية للمرأة في مختلف المكاتب العامة في الأردن»، مجلة العلوم الاجتماعية 13: 1 (2017) (The Evolution of Women's Political Participation in Various Public Offices in Jordan); مشروع رصد الانتخابات البرلمانية الأردنية العام 2007» مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، «فوز الأردن في الانتخابات للمرشحين المواليين للحكومة»، بي بي سي نيوز، 10 نوفمبر 2010  
 («: 23 November 2010، BBC News، "Jordan election victory for pro-government candidates." (Jordan election victory for pro-government candidates، 23 كانون الثاني (يناير) 2013، «المعهد الجمهوري الدولي (2013); الانتخابات البرلمانية في المملكة الأردنية الهاشمية، 20 سبتمبر 2016،» بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات، 13 نوفمبر 2016; عامر بني عامر «التقرير النهائي لمخرجات مراقبة الانتخابات البرلمانية الأردنية 2013» مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني والاتلاف لمراقبة الانتخابات البرلمانية الأردنية 2013 (2013); «دراسة راصد حول توجهات المرأة الأردنية نحو الانتخابات النيابية 2016» راصد 9 أكتوبر 2016; عامر بني عامر «التقرير النهائي لمخرجات مراقبة الانتخابات البرلمانية الأردنية 2016» مركز الحياة – راصد 2017.



الإنجازات تدعم فعالية الكوتا النسائية كأداة لرفع نسبة تمثيل النواب الإناث في البرلمان، إلا أنها بذات الوقت تظهر قلة عدد مقاعد الكوتا. ويقترن هذا الخلل بعدم دعم الكوتا للتمثيل العادل للمرأة ضمن القوائم الانتخابية، التي أظهرت توزيعاً غير متساوٍ بين الجنسين منذ إدخال التمثيل النسبي في عام 2013.

ويقترن هذا الخلل بعدم دعم الكوتا للتمثيل العادل للمرأة ضمن القوائم الانتخابية، التي أظهرت توزيعاً غير متساوٍ بين الجنسين منذ إدخال التمثيل النسبي في عام 2013. في عام 2013، كانت هناك 86 مرشحة فقط في القوائم من أصل 830 (10.4%) - معدل أقل من ترشيح النساء. أما في عام 2016، 8 قوائم من أصل 226 قائمة لم تتضمن اي مرشحات اناث و 86 قائمة فقط (38.1%) خصصت الحد الاقصى للمقاعد للنساء<sup>(2)</sup>. هذه الكوتا تخلد هذا الانفصال بين المرشحات الاناث والقوائم الانتخابية كونها مهمة فقط للنتائج النهائية للانتخابات، بدلاً من التفاعل مع الآلية الانتخابية لإدراج الإناث ضمن القوائم الانتخابية او حتى ايضاً من خلال شبك الانتخابات النسائية مع الكوتا لجمع الاصوات بشكل فردي، بدلاً من جمعها من خلال القوائم الانتخابية للمرشحات الاناث. وفي مقابلة مركز الحياة - راصد مع البرلمانية السابقة رلى الحروب، قامت البرلمانية بتوضيح فكرة انه مع ازدياد فهم الاردنيين للجناس بين القوائم الانتخابية مع الكوتا النسائية، أصبح الرجال مدركون من جدية وجود «مرأة قوية» في قائمتهم الانتخابية. ومع ذلك، بدون التمثيل العادل في القوائم الانتخابية، فانه من الصعب للمرأة تحقيق التمثيل العادل في البرلمان.

وفي هذه الاثناء، وبسبب هيكله الكوتا النسائية، التنوع الاردني غير بارز بين البرلمانيات المنتخبات. أولاً، توفير مقعد واحد لامرأة واحدة فقط من كل محافظة وبادية لا يتجانس مع توزيع السكان في الأردن. 75% من الاردنيين يعيشون في مدينة عمان ومحافظة اربد وزرقاء<sup>(3)</sup> - ولكن يمثلهم 3 نواب سيدات ضمن الكوتا النسائية فقط (2% من البرلمانيين) - بالمقارنة مع 59 من نظرائهم الذكور (45% من البرلمانيين). على الرغم من ان الدوائر الانتخابية ال 23 المستخدمة في الانتخابات العامة لا تمثل هذه المراكز السكانية بشكل عادل، الا إنها تحسن توزيع السكان في الأردن بشكل أفضل. حيث انها توفر لعمان 5 دوائر انتخابية و 25 مقعد برلماني، واريد ب 4 دوائر انتخابية و 18 مقعد برلماني، والزرقاء بدائرتين انتخابيتين و 10 مقاعد برلمانية. ومع ذلك، لا يتم أخذ الدوائر الانتخابية بعين الاعتبار من قبل الكوتا النسائية، حيث يتم تخصيص تمثيل غير كافٍ للنساء في المناطق الأكثر ازدحاماً بالسكان. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن الأردن خصص كوتا لأقليات من المسيحيين والشركس والشيشان، فإن النساء من هذه المجموعات المهمشة عرقياً واجتماعياً غير متمثلين في البرلمان الأردني. ولتوفير هوية سياسية لنظام كوتا الاقليات، يُستطاع ترشيح الرجال المسيحيين ل 9 مقاعد برلمانية محجوزة للكوتا

(2) ورقة سياسات حول تمثيل المرأة في المواقع القيادية في الحزب»، شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة، 2018؛ عامر بني عامر «التقرير النهائي لمخرجات مراقبة الانتخابات البرلمانية الاردنية 2013»، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني والمدني والائتلاف لمراقبة الانتخابات البرلمانية الأردنية؛ «دراسة راصد حول توجهات المرأة الاردنية نحو الانتخابات النيابية 2016» راصد 9 اكتوبر 2016.

(3) الكتاب الإحصائي السنوي الاردني»، دائرة الإحصاءات العامة (2017).

المسيحية في 7 دوائر انتخابية. بالإضافة الى ذلك، يمكن انتخاب رجال الشيشان والشركس لثلاث مقاعد برلمانية مقدمة لكوتا الشركس والشيشان في ثلاث دوائر انتخابية. كل من سيدات المرشحات المسيحيين والشركس والشيشان مقيدتين في المقاعد البرلمانية ضمن الدوائر الانتخابية التي تضمن كوتا الاقلييات. ولكن ضمن هذه الدوائر الانتخابية، تستطيع النساء المسيحيات والشركس والشيشان الترشح لكوتا الاقلييات او الكوتا النسائية.

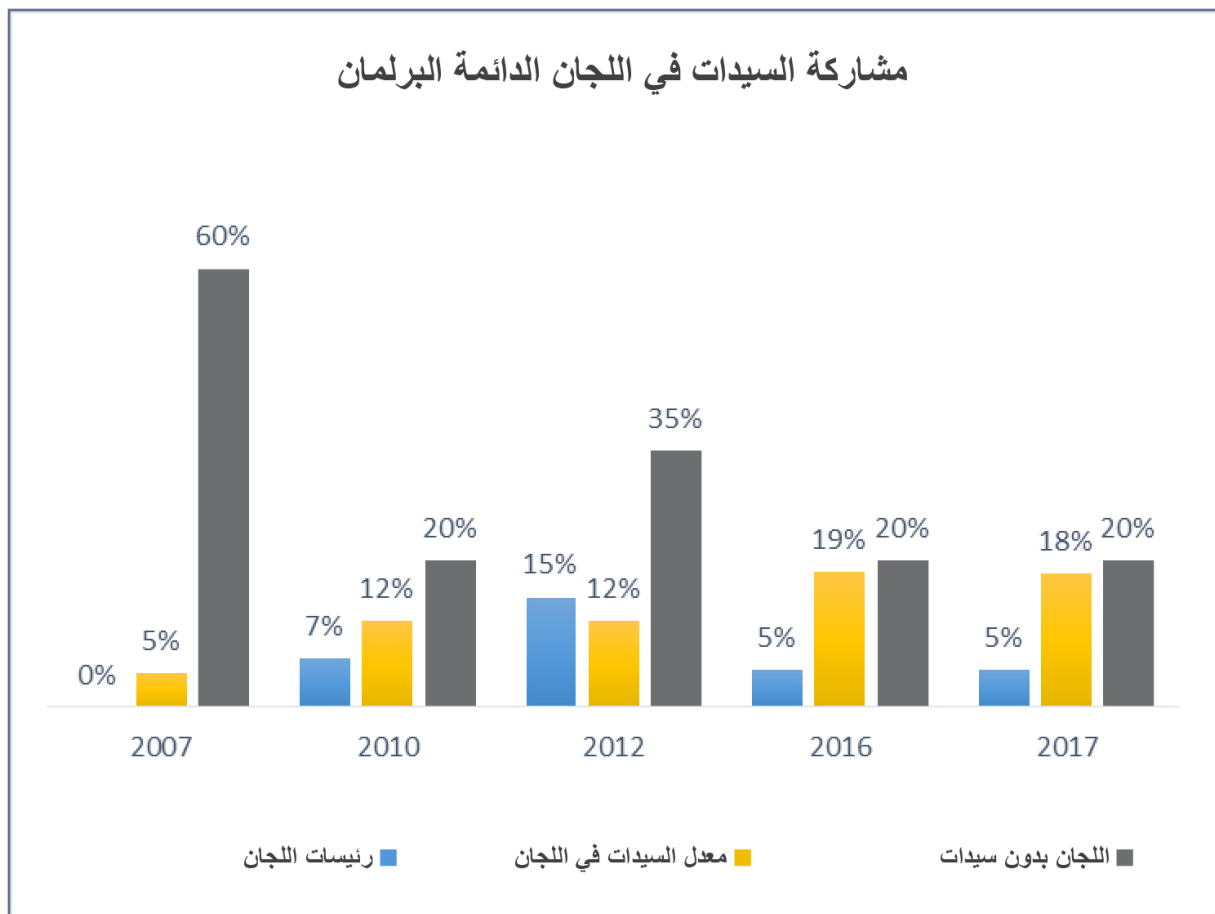
يوضح قرار المجلس القضائي رقم 6 لعام 2016 أنه إذا حصلت امرأة مسيحية أو شركسية أو شيشانية على أصوات أكثر من مرشحات الأقلية الأخرى داخل المنطقة، فإنها تفوز بمقعد الاقلية، بدلاً من مقعد الكوتا النسائية. على رغم من ان فرصة النساء الاقلييات للانتخاب اكثر من الذكور الاقلييات، الا ان فرصة الاقلييات من النساء ضئيلة جدا للترشح. و السبب يعود على فكرة إنه من الصعب ترشح هذه الفئة من النساء من خلال كوتا الاقلية بسبب هويتهم الجنسية، كما انه من الصعب ايضاً ترشح هؤلاء النساء ضمن الكوتا النسائية بسبب هويتهم العرقية. بالإضافة الى انهم محرومين من الترشح في معظم الدوائر الانتخابية او الفوز من خلال المنافسة.

وعلى هذا النحو، في ال 2016 مثلاً: فقط 5 من اصل 58 مرشح مسيحي كانوا إناث (9%)، و فقط 2 من اصل 22 من الشركس والشيشان كانوا إناث (2%)، ولكن لم يتم انتخاب اي منهم. في الحقيقة، لم يتم انتخاب اي شيشانية في تاريخ البرلمان قط. وفي تاريخ البرلمان ايضاً، تم انتخاب شركسية واحدة فقط – البرلمانية توجان فيصل، التي تم انتخابها في عام 1993 – وهذا يعني انه لم يتم انتخاب اي برلمانية شركسية منذ بدء الكوتا النسائية بعدها. بالإضافة الى ذلك، البرلمانية السابقة سلمى الرضي، التي تم انتخابها في عام 2010، كانت البرلمانية المسيحية الوحيدة التي حصلت على مقعد برلماني في تاريخ البرلمان<sup>(4)</sup>. وهذا النقص في التمثيل النساء الاقلييات يعكس مجموعة من التهميشات لا تسلط الكوتا عليها الضوء. وفيما يتعلق بالتمثيل الموضوعي، بمجرد انتخابهن، تواجه البرلمانيات قيوداً في وضع جدول الأعمال التشريعي. ففي مقابلة مع المركز الحياة – راصد، أعطى المدير السابق لمركز البحوث والدراسات في مجلس النواب الاردني السيد صدام أبو عزام مثال على عقلية عامة الشعب حيث المقولة العامة المتداولة هي: «يلا يلا جيبو مرأة عشان حقوق المرأة». كما وينعكس قلة تواجد البرلمانيات في قيادة البرلمان الحالي، حيث أن رئيس البرلمان والنائب الاول والثاني دائماً ذكور، ولم ترشح أي امرأة كرئيسة للبرلمان أو نائب سيدة أولى.

(4) خالد عيسى العدوان وخالد مفضي الدباس، «المؤسسة البرلمانية الأردنية: دراسة في التمثيل السياسي»، دراسات، الانسان والعلوم الاجتماعية 42:1 (2015)

The Jordanian Parliamentary Institution: A Study in Political Representation,” Dirasat, Human and Social Sciences 42:1” (2015); كورتيس ر. ريان، «ديجا فو من جديد؟: انتخابات الأردن عام 2010»، السياسة الخارجية، 15 نوفمبر 2010 (Curtis R. Ryan. “Déjà vu all over again? Jordan’s 2010 elections.” Foreign Policy. November 15 2010) رنا الحسيني، «يتوقع الناشطون ثلاث نائبات إسلاميات على الأقل في البرلمان المقبل»، ذا جوردن تايمز، 20 سبتمبر 2016. (Activists expect at least three female Islamist MPs in next Parliament.” The Jordan Times, September 20, 2016)

تاريخياً، لم يتم انتخاب أي امرأة على الإطلاق كرئيسة للبرلمان الأردني، والنائب السيدة السابقة فلك الجماني، التي تم ترشيحها خلال الدورة العادية الأولى للبرلمان الخامس عشر، هي المرأة الوحيدة التي تنافست على هذا المنصب. وكما يتم استبعاد النساء من قيادة اللجان البرلمانية الدائمة. ومن بين اللجان البرلمانية الدائمة العشرين، كانت للجنة المرأة وشؤون الأسرة فقط رئيسة خلال الدورتين العاديتين الأولى والثانية للبرلمان الحالي. وكما وصفت النائب السيدة وفاء بني مصطفى من جرش في مقابلة مع مركز الحياة – راصد: النساء «لا يمكن لهن رغم كفاءتهن ان يحظين بمثل هذه الفرص.» وفي الوقت نفسه، تم استبعاد النساء بالكامل من عضوية لجنة فلسطين، واللجنة المالية، ولجنة الطاقة والموارد المعدنية، ولجنة العمل والتنمية الاجتماعية والسكان<sup>(5)</sup> – مجموعة من اللجان المؤثرة الفرعية.



(5) عامر بني عامر، عمرو النوايسة، ديمة الخرايشة، ضياء مبيضين، سامي غنه جق، مصطفى ريلات، «الملخص التنفيذي لراصد حول أداء مجلس النواب السابع عشر 2013 – 2016» 2016 «اللجان الدائمة – الدورة العادية الأولى <https://bit.ly/2xQ3n3f> اللجنة الدائمة – الدورة العادية الثانية <https://bit.ly/2uriY8q> ستينا لارسيرود وريتا تافورن، «التصميم من أجل المساواة: أفضل مجموعات، ملائمة متوسطة وغير مواتية للأنظمة الانتخابية والحصص الجنسانية» (Designing for Equality: Best-fit medium-fit and non-favourable combinations of electoral systems and gender) quotas المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (2007).

وفي مقابلات مركز الحياة – راصد مع 17 نائب سيدة في البرلمان الحالي، الكثير منهن اعترفن بأن جهودهن كانت محدودة من قبل البرلمان الذي يهيمن عليه الذكور، سواء من الناحية العددية أو الثقافية. فكما قالت النائب السيدة ابتسام النوافلة من محافظة معان: «دلتما الإهتمام بالرجال. بالنسبة لما يكون عندنا اجتماع للجان أو تصويت للجان أو الكتل أو أي موقف، يعني دائماً للرجال هم الأقوى. وفضلو الرجال دائماً إنه هم ياخذو هاي المواقع.»

أخيراً، فإن آلية «الخاسر الأفضل» في نظام الكوتا قد تؤدي إلى تشويه إلى النظرة العامة إلى البرلمان، وبالمقارنة مع مجموعات الكوتا المشتقة من القوائم الانتخابية، فإن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية يحدد بأن نظام الكوتا هذا بالتحديد هو «أكثر تحدياً من الأنظمة الأخرى، فالتفضيل على أساس الجنس واضح أكثر مما هو عليه عندما يتم استخدام نظام كوتا في عملية الترشيح.» ووفقاً لعدة دراسات تم تنفيذها على مدار السنوات السابقة، فإن مبدأ «أعلى السيدات اللواتي حصلن على أصوات» في نظام الكوتا النسائية قد يؤدي إلى تفاقم المشكلة التي تدور حول فكرة تهميش دور المرأة القيادي. فأظهر استبيان القيم العالمية أنه من 2010-2014، 80.5% من الأردنيين اتفقوا على أن الرجال كقادة السياسيين هم أفضل من النساء في هذا المجال، وأصبحت نسبتهم 74% في عام 2017 وفقاً للباروميتر العربي<sup>(6)</sup>. وعبرت البرلمانية زينب الزبيد في مقابلة مع مركز الحياة – راصد من شمال البادية قائلة: «بمجلس النواب قدرات بس علينا ضغوطات كبيرة، يمكن من زملائنا النواب من الاعلام من المجتمع المحلي. يعني انه غلطة النائب كسبت غير غلطة الرجل داخل القبة أو خارجها.»

وتقول البرلمانية وفاء بني مصطفى: «من اهم التحديات محاولة تصوير النساء العاملات في السياسة والقائدات على انهم مش انسانات – يعني تجريدهم من الصفة الانسانية. واعنبارهم بأنهم مهملات ومذنبات انجاه اسرهم.»

ولخصت دراسة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الأردن (USAID) حول القيادة النسائية: «هناك وستظل دائماً هناك نساء استثنائين في الأردن يترشحون لمناصب سياسية، ويسعون جاهدين لرئاسة الشركات الكبرى أو قيادة وزارات قوية. ولكن سيقون هؤلاء النساء استثنائيين حتى يبدأ الرجال والنساء والاولاد والبنات بالاقتناع بقدره المرأة على القيادة<sup>(7)</sup>».

(6) موجة مسح القيم العالمي 2010-2014، «بشكل عام، يصنع الرجال قادة سياسيين أفضل من النساء»؛ حسين عمري جهون ("On the whole, men make better political leaders than women do")، الأردن بعد خمس سنوات من الانتفاضة تقرير Jordan Wave 4 Country الباروميتر العربي (2017).

(7) كاي سبرات وديما طوقان وسمر لوبز ونمار كايد: «القيادة النسائية كطريق نحو تمكين أكبر» ("Women's Leadership as a Route to Greater Empowerment") دراسة الحالة للأردن: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (2014).

## لماذا تعزيز الكوتا النسائية مهم؟

البرلمان الأردني هو مقعد السلطة السياسية الرئيسية المنتخبة في الأردن. كما شوهد بالعقود الثلاثة الأولى لتمثيل المرأة في البرلمان الأردني، فمن شأن تمثيل المرأة العادل الكامل في هذه الهيئة أن يعزز بصورة منهجية النظر في التشريعات والسياسات العامة لاحتياجات المرأة، فضلاً عن تعزيز عملية الإصلاح الأردني للحكومة. على الصعيد الدولي، دور المرأة البرلمانية في التنمية موثق توثيقاً جيداً. ويبين تحليل عبر البلاد مؤخراً والذي تم نشره في مجلة السلوك الاقتصادي والتنظيم أن البلدان التي تحتوي مستوى أعلى من التمثيل النسائي في البرلمان لديها أدنى المستويات من الفساد. ومن ناحية أخرى، أشار المسح الدولي الذي تم عمله من «الاتحاد البرلماني الدولي» أنه بينما البرلمانيات يدعمون مجموعات متنوعة من المواقف المتعلقة بالسياسات، فإنهم يعززون التركيز على القضايا الاجتماعية والحقوق المادية والأمان، والتنمية، بما في ذلك التنمية البشرية والتخفيف من الفقر، وتقديم الخدمات<sup>(8)</sup>. كالنائب وفاء بني مصطفى تلاحظ، «أنا بأمن أنه وجود النساء في مواقع صنع القرار هو مصلحة وطنية ومجتمعية قبل أن يكون مصلحة نسوية.»

ومع ذلك، السياسة الأردنية الحالية لا تتناول بما فيه الكفاية احتياجات المرأة. وعلى الرغم من الاتجاه الإيجابي للصحة والتعليم للمرأة، تواجه المرأة قدراً كبيراً من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في الأردن. الرجال يسيطرون على قيادة معظم قطاعات الحياة الأردنية، سواء كانت اقتصادية أو سياسية، عامة أو خاصة. في عام 2018، احتل الأردن المرتبة 138 من أصل 149 بلد حسب «المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين». الأردن يتمتع بواحد من أدنى معدلات مشاركة القوة العاملة الأنثوية في العالم، وأنه يزداد سوءاً منذ عام 2006. 2% فقط من الشركات الأردنية يوجد بها امرأة ككبار المديرين، ونصيب الفرد من الدخل للمرأة هو \$3,587، مقارنة بمبلغ \$18,831 للرجال. وفي الوقت نفسه، 79% النساء الأردنيات بين سن 18 و 64 قد تعرضن للعنف المنزلي<sup>(9)</sup>.

(8) تشاندان كومار جها وسديتا سارانجي «المرأة والفساد: ما هي المناصب التي يجب أن يشغلها لإحداث تغيير؟» ("Women and corruption: What positions must they hold to make a difference?") مجلة السلوك الاقتصادي والتنظيم 151(2018): المساواة في السياسة: دراسة عن النساء والرجال في البرلمانات، الاتحاد البرلماني الدولي (2008).

(9) درود دالروب، «التوازن بين الجنسين في السياسة: الأهداف والاستراتيجيات في منظور عالمي» "Gender Balance in Politics: Goals and Strategies in a Global Perspective"، في تقرير الحصص العربية: دراسات حالة مختارة المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية 2007؛ فراج العدوان وسها عبد الإله ومحمد كلوب ورائد ويشاح «المرأة الأردنية في المناصب القيادية في القطاع العام: العوائق الثقافية أمام نجاحها» إدارة الأعمال الدولية 4:11 (2017) "Jordanian Women in Leadership Positions in the Public Sector: Cultural Barriers to Their Success"؛ سليم جحان «تقرير التنمية البشرية 2016» "Human Development Report 2016" برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ 2016 «عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في الأردن» "Socio-economic Inequality in Jordan" برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015؛ «طريق الأردن إلى التنمية المستدامة: أول استعراض وطني تطوعي لتنفيذ خطة عام 2030» "Jordan's Way to Sustainable Development: First National Voluntary Review on the Implementation of the 2030 Agenda"، المملكة الأردنية الهاشمية (2015)؛ «تقرير الفجوة بين الجنسين العالمي 2018» "The Global Gender Gap Report 2018"؛ «بطاقة الأداء في الأردن حول العنف القائم على النوع الاجتماعي» "Jordan Scorecard on Gender Based Violence" صندوق الأمم المتحدة للسكان (2017).

على الرغم من أن هذا يقتصر على أقلية صغيرة في «البرلمان الأردني»، أظهرت البرلمانيات القدرة على دفع الإصلاح ودعم أولويات السياسات لتمكين المرأة. في مقابلات الحياة- راصد مع 17 من البرلمانيات الحاليات، كانت حقوق المرأة المتعلقة بالأولويات الأكثر المشار إليه. واستشهد العديد بألغاء المادة 308 كنجاحهم البرلماني الاعظم، المادة التي كانت تسمح لمرتكبي الاعتداء الجنسي على الإفلات من العقاب بالزواج من ضحاياهم. كما قالت النائب انتصار حجازي من إربد، «قانون 308 كان هذا أهم شيء قدرت المرأة الأردنية إلي هي النائب إنها تتخطاه كعقبة و قدرت إنها تنتصر بمجلس النواب لحقوق المرأة». بعد التشريع، فقد غيرت البرلمانيات الأعراف المتعلقة بالجنسين المحيطة بالدور القيادي للمرأة. فعلى سبيل المثال، النائب وفاء بني مصطفى قد أصبحت مؤخرًا أول امرأة على رأس كتلة برلمانية، كرئيسة لكتلة مبادرة. وفي ضوء هذه المؤشرات، زيادة في عدد البرلمانيات الأردني سيكون لديه القدرة على تحويل المساواة في التشريعات والمؤسسات السياسية في الأردن.

وعلاوة على ذلك، كما أكدت النائب ديمة طهبوب من عمان، تنتج البرلمانيات أثر ملموس خارج عالم السياسات: «نحن كنساء لا نقدم أنفسنا فقط كبرلمانيات و إنما نقدم أنفسنا أيضا كعضوات فاعلات في المجتمع قبل أن نصل البرلمان وبعد أن نخرج من هذا البرلمان. فنحن أمهات ونحن زوجات ونحن نعمل في الميدان العام ونحن أعضاء أحزاب. كل مكان هو يعطي للإنسان كما يعطيه الإنسان.»

زيادة فرص وصول المرأة إلى عملية صنع القرار السياسي سيبي مجموعة من نماذج دور المرأة القوية وواضعي السياسات، وهذا سيوفر الدعم اللازم لرفع الوضع الاجتماعي-الاقتصادي للمرأة الأردنية. كما قالت النائب رولا الحروب سابقا، «نتحتاج للمرأة الشجاعة. نتحتاج للنساء اللواتي يمكن أن يقفوا ويدافعوا عما يعتقدون... يبحث الأردنيين عن الأبطال.»



## ماذا ينبغي أن يفعل صناع السياسات؟

على الرغم من أن الكوتا النسائية قد حسنت تمثيل المرأة في البرلمان، فإنه لم يتم تحقيق المساواة الكاملة بعد. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، ينبغي للمشرعين في الأردن أن ينظروا في التوصيات التالية المتعلقة بالسياسات:

### 1. تعديل هيكل هذه الكوتا النسائية في القانون الأردني في انتخابات مجلس النواب

• إنشاء نظام القائمة المغلقة الثلاثي بدلاً من قائمة النظام الحالي المفتوحة، يعني نظام القائمة المغلقة التي تستند إلى فرز الأصوات، أن المرشحين سيمنحوا المقاعد حسب ترتيب وضعهم في القائمة الانتخابية. بإنشاء النظام الثلاثي، سيكون مطلوب من كل قائمة مغلقة تبديل المرشحين حسب نوع الجنس، مع تصدر النصف الأول من القوائم بكل من الجنسين، دون استلزام الكوتا النسائية، هذا النظام سيضمن التمثيل العادل للمرأة في القوائم الانتخابية والبرلمان ويعكس توزيع السكان في الأردن بدقة والحد من الأثر السلبي على التصور العام لقدرات القيادة النسائية، وقد سنت إصدارات نظام الزمام في بوليفيا، كوستاريكا، إكوادور، فرنسا، كينيا، جمهورية كوريا، ليسوتو، ليبيا، نيكاراغوا، السنغال، تونس، وزيمبابوي.

• مع بقاء نظام القائمة المفتوحة، يجب زيادة الكوتا النسائية إذا لم يتم استبدال نظام القائمة المفتوحة، عندها ينبغي رفع الكوتا النسائية إلى ما لا يقل عن 23 مقعداً (17.7%)، أي مقعد واحد على الأقل في كل دائرة انتخابية، سيؤدي هذا إلى زيادة عدد النساء المنتخبات، ويعكس بشكل أدق توزيع السكان داخل المحافظات في الأردن، وفي عام 2016، تلقت حملة «اللجنة الوطنية الأردنية» لشؤون المرأة بتلقي 8,500 توقيع من النساء البارزات دعماً لهذا الخيار.

### 2. دعم المرشحين والبرلمانيين النساء

• توفير التمويل العام للأحزاب التي تعرض المساواة بين الجنسين أن الزيادة الكبيرة في فرص الحصول على التمويل العام سيقوم بتحفيز الأطراف طوعاً على إدراج المرأة في القوائم الانتخابية وقيادة الحزب. تعتبر هذه ممارسة دولية شائعة بشكل متزايد، المطبقة حالياً في حوالي 30 دولة حول العالم. باستثناء إدخال نظام الحصص الجديدة التي تتطلب تحقيق التكافؤ بين الجنسين، ينبغي أن تتلقى الأطراف تمويل حكومي إضافي للتعامل مع القوائم الانتخابية التي تعرض المساواة بين الجنسين. وبالمثل، الأطراف التي تشكل المرأة فيها أكثر من ثلث قيادات الحزب ينبغي أن تتلقى تمويلاً إضافية من

الحكومة. وعموماً، ينبغي تخصيص جزء من التمويل الحكومي لانشطة الأحزاب التي لها صلة بالمساواة بين الجنسين.

### • تقديم الدعم للمرشحات، وخصوصاً بين الفئات المهمشة

أن تحسين بناء القدرات والتمويل والدعم القانوني للمرشحات، ولا سيما المسيحيين والشركس والشيشان، وغيرها من الفئات، سيحسن المساواة في التمثيل بين الجنسين والأعراق المختلفة بين المرشحين والنواب. ينبغي أن يشمل بناء القدرات تدريب بشأن الإطار القانوني للإجراءات الانتخابية وإدارة الحملة، والعلاقات العامة. وساعد تدريب المرشحات في الأردن فعالية العديد من النساء مع حملاتهم الانتخابية. على سبيل المثال، في عام 2010، 12 من 13 امرأة انتخبن للبرلمان قد شاركن في البرنامج التدريبي التي تم عقدها من المعهد الديمقراطي الوطني.

### • تقديم الدعم للبرلمانيات النساء

بناء القدرات للبرلمانيات سيساعد المرأة في العمل كصانعي السياسات فعالين. ينبغي أن تشمل بناء القدرات، الإطار القانوني للمسؤوليات البرلمانية، وأساليب لتحديد العناصر المكونة للاحتياجات، والعلاقات العامة. تعزير أداء البرلمانيات سيحسن الإدراك العام للقدرة على القيادة النسائية وبالتالي زيادة عدد النساء المنتخبات.

## 3. بناء الدعم الشعبي للبرلمانيات

### • تقديم التعليم العام عن قدرة المرأة كسياسية

تثقيف الجمهور بشأن قدرة المرأة كسياسية سيساعد في بناء الدعم العام للنساء المرشحات للبرلمان. ينبغي أن تعمم النجاحات التي تحققتها المرأة في البرلمان من خلال وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية. ومن ناحية أخرى، إدراج المساواة بين الجنسين في التعليم عن طريق اضافته للمناهج المدرسية في الأردن، إلى جانب زيادة عدد الدورات التدريبية والنشاطات في جميع أنحاء المحافظات للأردن للشباب والكبار، والنشطاء وزعماء كل من الجنسين، سيساهم في زيادة الوعي عن الدور القيادي للمرأة في البرلمان وبناء حوار بشأن تغيير الأعراف المتعلقة بالجنسين.







الحياة - راصد

Al-Hayat - RASED

Tel: +962 6 5377 330

Website: [www.hayatcenter.org](http://www.hayatcenter.org)

[www.facebook.com/HAYATCENTERJO](http://www.facebook.com/HAYATCENTERJO)

E-mail: [info@hayatcenter.org](mailto:info@hayatcenter.org)

Fax: +962 6 5377 230

Website: [www.rasedjo.org](http://www.rasedjo.org)

[www.facebook.com/rased.jordan](http://www.facebook.com/rased.jordan)

[www.twitter.com/alhayatcenter](http://www.twitter.com/alhayatcenter)